

بما زنا في لزوم النبي وحرمة مع العذف والمعان
كما لو وطئ وعزل فإنه يحرم به ما ذكر رعاية
 للزناشئ وإن لما قد يسبق إلى الرحم من غير أن
 يحسى به وفي كل مي زيادات يمر بها الناظر فيه
 مع كلام ال صل **فصل في كيفية المعان** وشرطه
 وثبوته والاصل فيه أن يات السابقة وأركانها
 ثلاثة لفظ وقذف وترسابق عليه وزوج
 يصح طلقه كما تعلم مما يأتي **لعانه** أي الزوج
قوله أربعاً من المرأة **اشهد بالله** أي لعن الله
دقيقتي أي رمتي به هذه من الزنا أي
 زوجته **وخامسة** من كلمات لعانه **أن لعنه الله**
على أن كنت من الكاذبين أي فيما رمتي
 به هذه من الزنا هذا إن حضرت **فإن غابت**
ميرها عن غيرها باسمها ورفع سبها وكررت
 كلمات الشهادة لتأكيد المر بها ولأنها أقيمت
 من الزوج مقام أربعة شهود من غيره ليقام
 عليها الحد وهي في الحقيقة ابيان وأما الكلمة
 الخامسة فمؤكد لغاد ال ربع **وإن نفي ولدا**
قال في كل من الكلمات الخمس **وإن ولدها**
أو هذا الولد ما حضر من زني وإن لم يقل
 ليس مني حمل للفظ الزنا على حقيقته وهذا
 ما صححه

ما صححه في أصل الروضة كما شرح الصغير وعين
 أن كثر إن بد منه كحتمال أن يعتقد أن الوطئ
 بشبهة زنا وهو قسرة كلام ال صل وأما الاقتصار
 عليه فله يكفي كحتمال أنه يريد أنه كسببه
 خلقاً وخلقاً ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات
 احتجاج في نفيه إلى إعادة اللعان وإن احتجاج
 المرأة إلى إعادة لعانها **ولعانها قولها بعده**
أربعاً اشهد بالله أنه لعن الكاذبين فيما رمتي
به من الزنا وخامسة من كلمات لعانها
أن غضب الله علي إن كان من الصادق **قيل**
 أي فيما رمتي به من الزنا الآية السابقة وتسير
 إليه في الحضور وتثبته في الغيبة كما في جانبها
 في الكلمات الخمس وإن احتجاج إلى ذكر الولد
 إن لعانها كبوئث فيه وخص اللعان بجانبه
 والغضب بجانبها لأن جريمة الزنا أجمع من جريمة
 العذف ولذلك تفاوت الحدان ولربما إن
 غضب الله اغلظ من لعنه فخيضت المرأة بال
 الترام اغلظ المتوسمين هذا كله إن كان قذف
 ولم تثبته عليه بيينة وإن بان كان اللعان
 بغير ولد كان احتمال كونه من وطئ بشبهة أو
 اثبتت قذفه بيينة قال في ال ولعانها